دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي الإسرائيلي بين الثوابت والمتغيرات
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	مرتضي، إحسان
المجلد/العدد:	ع115
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	صيف
الصفحات:	35 - 55
رقم MD:	585699
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن القومي الإسرائيلي، الأمن الإسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/585699

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي الإسرائيلي بين الثوابت والمتغيرات

إحسان مرتضى *

يعتبر المفكر الإستراتيجي الراحل يهوشفاط هركابي ان نظرية الأمن القومي لم تشغل في الماضي مكاناً أساسياً في مجمل التفكير الإستراتيجي، مثلما تشغله اليوم. ويضيف إن هذه النظرية تعتبر الإستراتيجية بأنها تتمثل في فن القائد العسكري في إدارة الحرب والمعارك. أي إدارة الحرب في مستوياتها التكتيكية[١]، وهذا ما فعله كلاوزفيتس الذي اعطى جل اهتمامه للمعارك نفسها من دون الوصول إلى الإهتمام بنظرية متكاملة للأمن القومي. فمن الواضح ان الدول كانت تملك سياسة أمنية منذ القدم، ولكن معظمها لم يبلورها في نظرية مفهومية مكثفة.

إلا ان موضوع الحرب والأمن اتّسع اتساعاً كبيراً، إلى حد إنه لم يعد يشكل حدثاً عسكرياً صرفاً. فالإستعدادات للحرب باتت تشمل الدولة بأكملها. لقد نشأت حاجة، لم يكن لها مثيل في الماضي، للجمع بين الأمن وبقية المهام الرسمية والتنسيق في ما بينها، إلى حد إخراج الأمن من نطاق وزارة الدفاع. والمبادرة إلى تشكيل «مجلس أمن قومي» منوط بمكاتب رؤساء الدول، ومن ضمنها إسرائيل، إنما يرمز إلى مركزية القضية الأمنية وشموليتها في عالمنا المعاصر. وفي وضع كهذا، فإن مهمة النظرية الأمنية هي ان تشكل محوراً فكرياً للجهات المختلفة ذات العلاقة بالأمن. وهذه النظرية ترتبط بالواقع المجتمعي وبالتالي فإن عملية «الأدلجة» الأمنية هي وسيلة من الوسائل الضرورية للتثقيف الإجتماعي. وفي هذا السياق يؤكد وزير الخارجية الاميركية الأسبق هنري كيسنجر على ضرورة صياغة نظرية استراتيجية أمنية، كمبدأ أساسي في مذهبه الأمني، ويحذر من ان إنعدام وجود مثل هذه الإستراتيجية إنما ينطوي على إضرار ومخاطر عدة ويقول: «في حال عدم وجود نظرية، حيث يعمل المجتمع بصورة براغماتية في حله للمشكلات حسبما تظهر تلقائياً، فعندئذ يتحول كل حدث إلى مسألة قائمة بذاتها[٢]؛ ويضيف إنه في مثل هذه الحال «تهدر طاقة كبيرة لتعيين موقعنا، أكثر مما تهدر لتحديد وجهة سيرنا. ويجري تحديد كل حدث، ويبحث فيه الخبراء تحت وطأة الصعوبات الخاصة به، من دون مراعاة

(*) باحث لبناني في الشؤون الإسرائيلية.

(١) أمن إسرائيل في الثمانينات، ملف خاص محدود التوزيع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٥٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٠.

ارتباطه بالأحداث الأخرى». أي إن النظرية الأمنية في المحصلة هي التي توفر وحدة المشكلات التي تعترض الدولة وتؤدي إلى تكييفها وفقاً للظروف، وتحديد اتجاهها العام. بينما تتحول، في حال غياب النظرية، إلى قضية كل مشكلة على حدة، وتكون النتيجة التخبط والضياع. وينتهي كيسنجر إلى القول: «إن النظرية الإستراتيجية الأمنية قد تؤدي إلى الكارثة. والنظرية الأمنية المتشنجة أكثر مما ينبغي تستنفذ طاقة كبيرة من الجهد المبذول للتوفيق بين ما حدث وبين ما كان يؤمل حدوثه»(٣).

أما بالنسبة للسؤال من هو الذي يصوغ **عقيدة الأمن القومي**، فإن هركابي يرى إن هذا الأمر منوط بالقادة الذين تتجلى فيها زعامتهم ومواهبهم الكاريزماتية، حيث لا ينبغي ان تكون السياسة الأمنية مبنية على المراهنة والإبتعاد عن التفكير الواقعي. فمرور الزمن كفيل بكشف السياسة التي لا غطاء لها مثلما حصل مع النازية والفاشية والشيوعية التي انتهت كل آمالها واحلامها الكبيرة إلى البوار. والأمة التي يتجسد خطأها أمامها في قضايا الأمن القومي، مطالبة بحساب ذاتي عسير على المستوى القومي. وعليها ان تمحص اسباب خطئها والفرضيات التي بني عليها هذا الخطأ لكي تتخلص من ارثها وتتجنب بالتالي ارتكاب اخطاء مماثلة في المستقبل. لقد طرأ، منذ تأسيس ما يسمى دولة إسرائيل، على المفهوم الأمني الإسرائيلي بمستوياته المختلفة، بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية ـ الإسرائيلية والمتغيرات والمعطيات الجغرافية والسياسية الناجمة عنها. إلا ان العنصر الأساسي في هذا المفهوم كان، ولا يزال، إلى حد كبير، ردع الدول العربية، ولا سيما دول المواجهة الأساسية ومنظمة التحرير الفلسطينية، منفردة أو مجتمعة (أو بدعم دول عربية أخرى) عن التفكير أو عن العمل على الغاء الكيان العبري عسكرياً.

ويتقدم هدف **الردع** على هدف تحقيق السلام في ما لو حصل تعارض بينهما. ولم يتبدل المفهوم الإستراتيجي الإسرائيلي الأمني بخصوص ضرورة ردع الأطراف العربية، والإسلامية، عن القيام بعمل عسكري ضدها، وفي حال فشل الردع، وجوب توفير القدرة العسكرية الكافية لإحباط هذا المجهود العسكري، ونقل الحرب إلى أرض الدولة المعادية، والعمل على تدمير قواتها. ويضاف إلى هذا المفهوم ضرورة إنهاء الحرب في أقصر وقت ممكن لتجنب الحرب الطويلة المدى والحرب الإستنزافية، وكذلك ضرورة الحاق خسارة فادحة بالطرف المهاجم لئلا تضطر إسرائيل إلى تقديم تنازلات سياسية أو إقليمية في ما بعد. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف بدوره تفوقاً عسكرياً واضحاً على أي تشكيلة محتملة من الخصوم. وقد صيغ المفهوم الأمني الإستراتيجي الإسرائيلي استناداً إلى الإعتبارات الثابتة الآتية:

١ ـ صغر القاعدة الديموغرافية الإسرائيلية بالنسبة إلى القوة البشرية العربية الأمر الذي لا يسمح لإسرائيل بالتعبئة العسكرية الشاملة لفترة طويلة.

(٣) المصدر السابق.

٢ ـ التفاوت في الموارد البشرية والاقتصادية، الذي يسمح، نظرياً، لبعض الأطراف العربية بإتباع استراتيجية الحرب الطويلة المدى.

٣ ـ صغر مساحة إسرائيل الجغرافية.

٤ ـ إمكان تدخل الدول الكبرى منفردة أو مجتمعة لوقف القتال قبل ان تتمكن إسرائيل من إنجاز الهدف المحدد أو القرار العسكري بهزيمة الطرف المهاجم. وعلى ذلك، سعت اسرائيل دائماً للحصول على دعم دولة كبرى على الأقل لتحييد دولة كبرى اخرى قد تتدخل لمصلحة الطرف العربي. من هذا المنطلق نما التفكير الإسرائيلي في التوسع على حساب الأراضي العربية، وخصوصاً ما تبقى من الأرض الفلسطينية، أي الضفة الغربية بما فيها القدس العربية، وغزة، وكذلك على حساب مصادر المياه العربية، وبالأخص مصادر نهر الأردن في سوريا ولبنان والأردن، إضافة إلى المياه الجوفية في الضفة الغربية. وبذريعة المحافظة على أمن الكيان العبري، وضعت أهداف توسعية تنفي أية صفة دفاعية عن المفهوم الأمني الإسرائيلي الأمر الذي تحقق فعلاً في حرب عام ١٩٦٧.

واستتبع هذا المفهوم الإستراتيجي الأمني صوغ ما يسمى «ذرائع الحرب، التي منها:

١ ـ قيام حشود عسكرية عربية على أي جانب من حدود إسرائيل.

٢ ـ إغلاق المضائق أو الممرات المائية، أو أي خطوط بحرية أو جوية.

٣ ـ إزدياد العمليات الفدائية إلى حد لا تكفي معه العمليات الإنتقامية لوقفها أو الحد منها.

٤ ـ تغيير ميزان القوى العسكرية على حدود إسرائيل الشرقية نتيجة دخول قوات دولة أخرى إلى الأردن، أو قيام وحدة سوريا الطبيعية أو إنشاء أو قيام دولة فلسطينية معادية على حدود إسرائيل من دون موافقتها.

٥ ـ تهديد الأمن الإسرائيلي بسبب حصول الأطراف العربية على أفضلية نوعية في سباق التسلح (مثل التسلح النووي).

٦ ـ عدم السماح بتحويل مصادر المياه في لبنان أو الجولان أو الأردن في غير مصلحة إسرائيل. ولم تكن هذه الذرائع تعني شن الحرب بصورة آلية، وإنما لتتسبب بإتخاذ قرار بذلك بحسب الأوضاع الإقليمية والدولية.

وتضمن المفهوم الأمني الإسرائيلي كذلك اعتبار كل دولة عربية مسؤولة عن أي نشاط عدائي ضد إسرائيل إنطلاقاً من أراضيها، والقيام بتطوير صناعة عسكرية محلية بغية تحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي، وامتلاك الخيار النووي لممارسته عند الضرورة. وقد وضع المفهوم الإستراتيجي العام، لا بهدف الحفاظ على أمن الدولة فحسب، بل أيضاً للمحافظة على «**الهوية اليهودية**» بصورة اعم، الأمر الذي استتبع بالتالي وجوب حماية اليهود في أي مكان في العالم، والعمل على توثيق العلاقة بالجاليات اليهودية المنتشرة في دول أخرى مصدراً دائماً لدعم إسرائيل على الصعيد المالي والبشري والسياسي(٤).

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر **دليل إسرائيل العام**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٢٨٧ وما بعدها.

في هذا البحث سنحاول تسليط المزيد من الضوء على التطورات الحاصلة في المفاهيم الإسرائيلية المرتبطة بأمن إسرائيل القومي والتي يمكن تلخيصها بأنها «**قضية وجود**» على حد تعبير المفكر الإستراتيجي الإسرائيلي اللواء يسرائيل طال، الذي يضيف ان الأمن القومي في الحالة الإسرائيلية هو «مسألة وجود شامل يمس صميم الوجود المادي لكل فرد». أما في المفهوم العالمي فإنه «قضية نسبية، وهو ينطبق بشكل عام فقط على الحفاظ على السيادة القومية»(٥).

الأمن القومي الإسرائيلي: مكونات القوة والضعف

يقول اللواء في الاحتياط يسرائيل طال، أبو مشروع الدبابات الإسرائيلية من طراز مركافاه، إن الأمن القومي الإسرائيلي «ليس عنصراً نسبياً بل مطلقاً»(٦) وذلك «لان وجودنا المادي بالذات متوقف عليه» ولإن الفحوى الكاملة لعبارة «أمن» يطابق مفهوم الوجود عموماً. ومن هنا يحدد طال احد المبادىء الأساسية للتطبيق العملاني للنظرية الأمنية بتحذيره المعنيين الإسرائيليين من إنه قبل الدعوة إلى «إستخدام واسع للقوة من أجل تحقيق أهداف قومية طموحة ينبغي ان نُعين حدود قوتنا. ولذا فإن هذه القضية هي موضع جدل شرعي عندنا، شرط عدم التنكر لحقيقة إلا تتقرر من نسب القوى (أي حدود القوة) استراتيجيتنا فحسب، بل أيضاً الأهداف القومية التي تستطيع إسرائيل إن ترسمها لنفسها. ولدى تعيين المكونات المختلفة لقوتنا يجب ان نتحقق بالطبع من مصادر مواردنا وكميتها، وتوزع الموارد على مختلف قطاعات المجهود القومي والإجتماعي، ومن حلفائنا، وفوق كل شيء من الحافز (لدينا)»(٧).

من هذا المنطلق نجد ان الأصول الأمنية الإسرائيلية تعود في كليتها إلى مصدرين أساسيين هما في صلب حسابات الأمن القومي الإسرائيلي(٨):

الأول ـ التوراة، حيث نجد ان العقيدة العسكرية الصهيونية تستمد أصولها ومبادئها من العهد القديم كمصدر من مصادر الفكر العسكري والأمني اليهودي والتاريخ العسكري للعبرانيين، الأمر الذي يؤكد أهمية «العامل الديني التوراتي» في تكوين العقيدة الأمنية والعسكرية اليهودية ومن ثم الصهيونية والإسرائيلية. إذ ان الحركة الصهيونية إتخذت من **العهد القديم** (التوراة) ـ حجة ومبرراً للمطالبة السياسية بما تسميه أرض الميعاد كموطن لليهود لوحدهم من دون سواهم، من منطلق الأساطير والأوهام الملفقة، التي تبيح لليهودي، وله وحده فقط، ان يستخدم كل أساليب العدوان والعنف من أجل تبرير الإحتلال والتوسع. ومن يقرأ ما ينسب من مزاعم كاذبة إلى أنبياء مكرمين مثل موسى وداود (ع) من أعمال القتل والتفظيع في صفوف الأعداء، يفهم النزعة التحريفية الذرائعية لدى اليهود من أجل تغطية ما يرتكبونه من جرائم بحق الإنسانية تصل إلى حدود إبادة الجنس.

(٥) أمن إسرائيل في الثمانينات، ص ٦٩ وما بعدها.
(٦) المصدر السابق، ص ٧٠.
(٧) المصدر السابق.
(٨) أنظر **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، ص ٢٦٧ وما بعدها.

الثاني: واقع الدولة العبرية من مختلف جوانبه الجغرافية والبشرية والمادية والإجتماعية والسياسية، وتأثير هذا الواقع في تكوين الإستراتيجية العامة الأمنية والعسكرية لهذه الدولة الفريدة من نوعها. ولقد حدد العالم الجغرافي الأميركي «سبيكمان» عناصر القوة لدى أي دولة على مستوى أمنها القومي بما يلي[٩]:

١ ـ مساحة الأرض، ٢ ـ طبيعة حدود الدولة وشكلها، ٣ ـ حجم السكان، ٤ ـ وجود المواد الأولية في الدولة أو عدم وجودها، ٥ ـ التصور الإقتصادي والتكنولوجي للدولة، ٦ ـ القوة المالية، ٧ ـ التجانس البشري، ٨ ـ درجة التكامل الإجتماعي، ٩ـ الإستقرار السياسي، ١٠ ـ الروح القومية. وأمام هذا الواقع أكدت إسرائيل اعتمادها على المبدأين الإستراتيجيين الأمنيين الآتيين:

ـ مبدأ الحركة أو مبدأ الهجوم وما ينتج عنه من إستراتيجية الحرب الإستباقية والحرب الخاطفة ونقل الحرب إلى أرض العدو.

ـ مبدأ المرحلية وما ينتج عنه من استراتيجية التوسع طبقاً لسياسة الأمر الواقع ومناورة الخرشوفة (الأرضي شوكي) والتذرع بمبدأ «الحدود الآمنة والمعترف بها». وأضافت إسرائيل في ما بعد إلى هذين المبدأين مبدأين آخرين أيضاً يقعان ضمن حساباتها الأمنية الإحتياطية وهما:

أ ـ مبدأ الإعتماد على قوة خارجية، أو إستراتيجية المناورة الخارجية، وهي إستراتيجية تعطي وجودها ضماناً دائماً، ومصدر هذا الضمان هو في الوقت الحاضر الولايات المتحدة الأميركية ولا شيء يمنع ان تلجأ إسرائيل إلى دولة كبرى أخرى إذا ما أُهيض جناح الولايات المتحدة ذات يوم، كما حصل من قبل مع كل من بريطانيا وفرنسا.

ب ـ المبدأ التعبوي (أو الإستراتيجية التعبوية) ويقوم على مختلف أنواع التعبئة النفسية والمادية والإعلامية والبشرية، ومن ضمنها نظام متميز وفريد من نوعه في العالم لتعبئة الإحتياط واستنفاره وإعداده بإستمرار للحرب.

وحيث ان إسرائيل تعاني من فجوة عددية دائمة على صعيد الميزان الديموغرافي بينها وبين الدول العربية المحيطة بها، فإنها حددت لنفسها مبدأين أمنيين للتكيف مع هذا الواقع الخطير والمهدد بإستمرار لأمنها القومي وهما: **أ ـ مبدأ الحرب الجماعية** (أو مبدأ الأمة المسلحة) القائم على إنشاء مجتمع ذي بنية عسكرية تشمل مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية ما عدا بعض المتدينين المتعصبين من طائفة الأورثوذوكس الحريدية.

ب ـ مبدأ التفوق المطلق على الأعداء، ومن ضمن ذلك التفوق النوعي للمقاتل الإسرائيلي، والتفوق التكنولوجي القائم على البحث العلمي المعمق والمستمر، وخصوصاً في مجال البحوث العسكرية، ثم التفوق العسكري، وتحديداً التفوق الجوي وتفوق سلاح المدرعات، بالإضافة إلى أسلحة الدمار الشامل.

(٩) **الموسوعة العسكرية**، ج ١، مادة استراتيجية.

وما من شك في أن كل هذه المبادىء تصبح جوفاء وعديمة القيمة لولا تمكن الإسرائيليين، على الرغم من كل الشواذات والإشكالات الظرفية والمحدودة، من إحراز الحدود المعقولة من التكامل الإجتماعي والإستقرار السياسي والمحافظة على الروح القومي الجامعة. فالنزاعات والخلافات الإجتماعية والسياسية بين اليهود، على اختلاف جنسياتهم ولغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، يتم حلها ضمن بوتقة الحقد الجماعي على الأغراب «غوييم» وضمن بوتقة لعبة الديموقراطية والحرية والمساواة أمام القانون بالنسبة لجميع المواطنين اليهود دون سواهم. ويقوم الجيش الإسرائيلي في هذا المجال أيضاً كعامل توحيد وصهر وتثقيف بروح الإنضباطية والتعبئة النفسية الجماعية بوجه المخاطر الداهمة. وفي هذا السياق أيضاً نمت وتطورت نظرية «**التفوق العنصري**» اليهودي الذي يجعل من الجيش الإسرائيلي، ولو نظرياً، جيشاً لا يقهر، ويجعل من الشعب اليهودي في إسرائيل شعباً مميزاً عن غيره من الشعوب، وذلك بالمبالغة في تعزيز «عقدة التفوق» الأسطورية المستقاة من التوراة لما يسمى شعب الله المختار، والإستفادة من «عقدة» الشتات (دياسبورا) والإضطهاد، المتوارثة لدى عناصر هذا التجمع الفسيفسائي، لكي تغذي فيه روح التضامن والتعاضد والوحدة، وتخلق من الدين اليهودي «قومية» لا نظير لها في التاريخ.

على خلفية ما تقدم من عوامل القوة والضعف التي تعتري وجود الكيان الصهيوني، حدد المفكر والوزير الإسرائيلي الأسبق يغآل آلون، أهداف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في كتابه **ثلاثة حروب وسلام واحد** كما يلي(١٠):

١ ـ بقاء إسرائيل قوية ومسيطرة لضمان حمايتها من أي هجوم عربي محتمل. ويتم ذلك من طريق إنشاء جيش قوي ذي كفاية عالية وتقنية متطورة.

٢ ـ حل مشكلة الأقلية العددية للمجتمع الإسرائيلي من طريق التوسع السكاني، ويتم ذلك بتشجيع النمو الطبيعي للسكان من جهة وطريق الهجرة اليهودية الجماعية إلى إسرائيل من جهة أخرى. ورأى بن غوريون إنه «لن يكون هناك أمن لإسرائيل من دون هجرة». فهي التي تخلق «واقعاً استيطانياً» جديداً في الأراضي المحتلة.

٣ ـ الحفاظ على تفوق المجتمع الإسرائيلي بإستمرار تطوره الإجتماعي والاقتصادي والعلمي بغية زيادة الهوة بين هذا المجتمع «المتقدم» والمجتمعات العربية «المتخلفة» للحصول على تفوق سياسي وعسكري حاسمين ودائمين.

٤ ـ إعداد المجتمع الإسرائيلي إعداداً عسكرياً كاملاً يؤهله، بالتضافر مع جيش «مدرب جداً ومسلح جداً»، لتحقيق «إنتصار سريع وحاسم» مع تحقيق «قوة ردع فاعلة».

٥ ـ فرض حدود آمنة وملائمة تمكن إسرائيل من الدفاع عن نفسها. فهي في نظر آلون كانت تعتمد قبل حرب عام ١٩٦٧ على «قطاع ساحلي ضيق، ظهرها إلى البحر، مطوقة من اليابسة، ومهددة بحصار بحري، وعليها ان تصمد وحيدة أمام هذا الطوق الكامل.

(١٠) ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الايوبي، ص ٤٠٢.

٦ ـ فرض اتفاقية سلام تؤمن اعتراف العرب بإسرائيل وتضمن لها «الحركة الحرة للسلع والأفكار». ويرى آلون ان هذه الإتفاقية لن تتحقق إلا «نتيجة تفوق عسكري إسرائيلي حاسم يضطر العرب بسببه للإعتراف بالأمر الواقع». وعلى هذا يكون السلام مع العرب «نتيجة الإستسلام، وبالتالي التسليم» وهو ما حلمت إسرائيل بتحقيقه، ولا تزال تحلم به أيضاً حتى اليوم ولكن من دون جدوى.

احتمالات كسر الإستمرارية في ضمانات أمن إسرائيل القومي

إن الدلالة العامة للأمن القومي الإسرائيلي، تعني مجموعة التدابير والإحتياجات والإحتياطات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي للكيان الغاصب. على ان المجال الإقليمي هنا لا يعني الرقعة الجيوبوليتيكية من الأرض فقط، بل يشمل الثروات الاقتصادية والإيديولوجيا السياسية الصهيونية ذات الأهداف التوسعية (أرض إسرائيل، إسرائيل الكبرى، من الفرات إلى النيل). والتدابير الواجب اتخاذها لتكريس السيادة اليهودية والصهيونية على الأراضي المحتلة أو المسيطر عليها. وبالتالي فنظرية الأمن القومي الإسرائيلي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية وحسب، بل تشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الإستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بكيان الدولة ضمن دوائر قد تضيق وقد تتسع وفقاً لمتغيرات متوقعة أو غير متوقعة، ومدى التقارب الإيديولوجي بين الكيان الصهيوني وبين الدول المجاورة ودراسة امكانيات الدول المعادية لهذا الكيان وقدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوسياسية القائمة والمرتقبة، وتحديد نقاط القصور أو التفوق لدى هذه البلدان لإتخاذ الاحتياطات اللازمة في مواجهتها، إذا اقتضى الأمر، أو تحديد حماية امنية قومية إزاء الأخطار المحتملة الظهور من قبل الأعداء المباشرين، أو توطيد صلات التقارب مع البلدان الصديقة والحليفة من أجل الحصول على مساندة حيوية في حال نشوب صراع بين إسرائيل وبين دول معادية لها قربت أم بعدت. من أجل هذا انصب اهتمام إسرائيل الأمني في الدرجة الاولى على الناحية العسكرية قبل السياسة الخارجية، بحيث أصبحت هذه السياسة خاضعة للإحتياجات العسكرية بهدف توفير الإستعداد الدائم للمواجهة. وبالتالي صاغت إسرائيل نظرية امنها القومي طبقاً لإستراتيجية وتكتيك حربيين بالإعتماد على الإدراك الدقيق لإمكانات الدول العربية المواجهة لها بما فيها الدول التي عقدت معها اتفاقات تسوية مثل مصر والأردن. ومن أهم الإمكانات التي تأخذها إسرائيل في الإعتبار، العامل البشري الديموغرافي والتفوق العددي للدول العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، والقاعدة الاقتصادية والعلمية القومية واتساع الرقعة الجغرافية ـ السياسية لهذه البلدان، ما يوفر لها عمقاً استراتيجياً يؤهلها عسكرياً لحركيات الدفاع والتراجع التكتيكي وامتصاص الصدمات.

هذه العوامل والإمكانات تمنح العرب قدرة على القيام بحرب طويلة الأمد ليس بإستطاعة إسرائيل تحملها بسبب محدودية معطياتها البشرية والاقتصادية التي تعتمد في معظمها على المساعدات الخارجية وخاصة الأميركية. ومن هنا مقولة ان هزيمة إسرائيل الإستراتيجية لمرة واحدة في معركة أو حرب ستعني تهديد وجودها القومي، وفي هذا السياق تندرج الضربات القاسية التي تلقتها إسرائيل عام ١٩٧٣ ثم هزيمتها أمام المقاومة في لبنان، واحساسها بالإنهاك الشديد من جراء الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة منذ العام ١٩٨٧ وحتى اليوم. هذا في حين ان عدم تمكن العرب من إحراز نصر حاسم في معركة أو معارك عدة لا يعني تهديداً لوجودهم القومي.

من هذا المنطلق استند الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون، في حل معضلة البقاء والوجود هذه، إلى أربعة مبادىء أساسية يتمحور حولها الأمن القومي الإسرائيلي ويندرج في طيات كل واحد منها العديد من المبادىء والثوابت العامة والمهمة وهي كالآتي:

١ ـ **مبدأ التحالف مع القوى العظمى**، ولا سيما اليوم مع الولايات المتحدة حيث وصلت إسرائيل إلى مرتبة «**الذخر الإستراتيجي**»، قبل وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وإلى توقيع أكثر من إتفاق للتعاون الإستراتيجي، ولا سيما في ما سمي بمبادرة الدفاع الإستراتيجي أو حرب النجوم، ومن ثم في إستراتيجية ما سمي «مكافحة الإرهاب» بمعنى إخضاع العالمين العربي والإسلامي بصورة ساحقة ونهائية تذرعاً بأحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر.

٢ ـ **مبدأ التحكم في المنطقة** وذلك من خلال ضرب محاولات التحالف أو الوحدة بين الدول العربية و/أو الإسلامية بصورة جزئية أو كلية، والعمل على فرض حزام من العزلة على الوطن العربي بواسطة ما يسمى دول الجوار الجغرافي، على غرار حلف «السانتو»، في الخمسينات الذي كان يضم كلاً من تركيا وإيران (الشاه) واثيوبيا. وكذلك محاولة تكريس فصل مصر عن محيطها العربي في المشرق والقضاء على زعامتها للعالم العربي. يضاف إلى هذا سعي إسرائيل الدائم والدؤوب لإستغلال الأقليات الأثنية والمذهبية من خلال تضخيم عوامل الخوف والشك في صفوفها وجذبها إليها لتكون إداة تفتيت ووسيلة مساعدة في التحكم بالمنطقة (الأكراد، الاقباط، الموارنة، الدروز، الشيعة، السنة... الخ).

٣ ـ **مبدأ التفوق العسكري**، ويقوم على أساس ان من حق إسرائيل منع أي جهة إقليمية معادية لها في المنطقة من ان تمتلك قوة عسكرية قادرة على تهديد أمنها. كما ويقوم هذا المبدأ أيضاً على إمتلاك زمام السيطرة والتفوق النوعي وتحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي المستقل في مجال التسليح والتصنيع الحربي، وعلى عدم الإعتماد في المقابل على المواثيق والقرارات والإتفاقات والمعاهدات التي تأتي كلها بصفة الحاقية تابعة وهامشية لا أكثر.

٤ ـ مبدأ الردع والحرب الوقائية، وهو يرتبط بالمبدأ السابق لان من مضامين الردع توفير القوة العسكرية النوعية القادرة على إقناع الخصم بأنه لا جدوى من مقاومته، وفي هذا السياق تأتي مقولة الحاق هزيمة في وعي الأعداء واستسلامهم المعنوي، بهدف تحقيق أو حماية الأهداف السياسية للأمن القومي الإسرائيلي»(١١). إلا أن التأمل في هذه المبادىء يقودنا إلى النظر في مشكلات جديدة ومستحدثة ومتغيرة تمثل نوعاً من كسر الإستمرارية والإنعطافات في قواعدها وفرضياتها. فالشرق الأوسط حسب تفكير المنظرين الأمنيين الإسرائيليين هو منطقة خاضعة بإستمرار لحالات من عدم اليقين، ما يجعل مهمة تأمين مستلزمات الأمن القومي الإسرائيلي التامة، مهمة بالغة التعقيد والصعوبة.

وقد سبق لرئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل إسحق رابين ان تحدث عن هذه التعقيدات والصعوبات مشيراً أولاً إلى طابع المجتمعات العربية التي تمر في مرحلة انتقالية مضطربة والتي تعاني من التخلف الإجتماعي والثقافي ومن الأنظمة التوتاليتارية بصور متفاوتة. الأمر الذي ينفتح على مفاجآت مذهلة وغير متوقعة. وثانياً، ثمة عامل مؤثر آخر يتعلق بسياسات الدول الكبرى في المنطقة وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية التي يوجد بينها الكثير من التباين والخلاف حول العديد من القضايا المرتبطة بمصير المنطقة وخصوصاً ما يتعلق بالقضيتين الفلسطينية والعراقية. وثالثاً العامل المرتبط بطبيعة تركيبات الحكومات الإسرائيلية وتوجهاتها الإستراتيجية والسياسية الأمر الذي يفترض انكسارات عدة في استمرارية أو عدم استمرارية تحديات الأمن القومي في نظرها، مثل الإختلافات التي حصلت في وجهات نظر حكومات متعاقبة توالت منذ مصرع رابين وكانت برئاسة بيريس ونتنياهو وباراك وشارون. وحيث ان تحديد استراتيجيا عليا للأمن القومي الإسرائيلي وتنفيذها يرتبطان بتحديد سياسة حكومية شاملة، على مستوى الأجهزة والمؤسسات، فإن متطلبات السياسات الأمنية تصطدم بعيوب عملية صنع السياسة في إسرائيل عموماً. وهذه، بحسب رأي البروفسور يحزقيل داور، حقيقة مؤسفة «حيث ان مميزات صنع السياسة في إسرائيل تضع بصورة عامة صعوبات أمام احتياجات الحد الأدنى لمعالجة قضايا عادية، ناهيك عن إنها لا تناسب الصعوبات التي تعترض صنع استراتيجيا عليا قومية»(١٢).

ففي عام ١٩٨١، عندما تولى الجنرال آرييل شارون وزارة الدفاع، انطلق من ضرورات تثبيت «**العمق الإستراتيجي**» من أجل وضع نظام دفاعي إقليمي مكون من المستوطنات المحيطة بحدود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والجليل والنقب، باعتبارها مختلفة عن المستوطنات التي اقيمت لأسباب دينية أو اقتصادية. كما وسع شارون الإهتمامات الأمنية في حينه، لتشمل أي دولة عربية، علاوة على دول الطوق، بالإضافة إلى «دول الجوار» الجغرافي مثل إيران وتركيا وباكستان والقرن الأفريقي،

(١١) لمزيد من التفصيل أنظر د. علاء طاهر، **حرب الفضاء ونظرية الأمن القومي الإسرائيلي**، (دار الصلاح للدراسات الإستراتيجية، ط ١، ١٩٩١)، ص ٥٢ وما بعدها. وأنظر أيضاً مجلة **شؤون الأوسط**، العدد ٥٧، ١٩٩٦، ص ٣٠ وما بعدها.

(١٢) **أمن إسرائيل في الثمانينات**، يحزقيل درور، ص ٨٢.

وأعلن عن تصميم إسرائيل على منع أي دولة مواجهة حالية أو مستقبلية من الحصول على السلاح النووي. وأضاف إلى نظام «ذرائع الحرب» حصول أي إخلال بالتدابير الأمنية مع مصر وسوريا، طبقاً لمعاهدة الصلح مع الأولى وإتفاق فصل القوات لسنة ١٩٧٤ مع الثانية، وذلك إلى جانب أي تغيير في الوضع القائم على الحدود اللبنانية، لا سيما أثر عملية الليطاني عام ١٩٧٨ وما بعدها(١٣).

وهكذا جرى تغيير وكسر مفهوم الحفاظ على الوضع القائم، أي بالأساس حماية الدولة اليهودية ضمن حدود عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ليتركز بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ على الحفاظ على القسم الأكبر من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة نظام إقليمي أمني تتعايش من خلاله إسرائيل مع الدول العربية مع ترك مسألة الحدود إلى أن تتم تسويتها ولو نظرياً أثناء التفاوض حول ما يسمى الحل النهائي.

وقد لخص أرييل شارون في منتصف الثمانينات أبرز الأسس والشروط المطلوبة لتعزيز أمن إسرائيل القومي بالنقاط التالية وهي نقاط لا تزال سارية المفعول حتى الآن(١٤):

ـ تأمين تفوق إسرائيل وتثبيت ميزان القوى المطلوب.

ـ توسيع وتعزيز بنية إسرائيل التحتية الاقتصادية والعلمية والديموغرافية والمادية لكي تتمكن من حمل عبء أمنها القومي.

ـ إجراء مفاوضات سياسية من موقع راسخ من أجل مواصلة مسار السلام بين إسرائيل وجاراتها.

ـ بلورة الإتحاد القومي في إسرائيل وتنمية وبلورة العلاقات بين إسرائيل والشعب اليهودي في الشتات.

ـ زيادة التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة وتطوير علاقات أمنية بدول آسيوية وشرق أوسطية وأفريقية ودول اخرى في العالم.

ويؤكد شارون أيضاً على ان إسرائيل ليست عبئاً على الولايات المتحدة الأميركية، بل هي ذخر استراتيجي، حسبما اقتنعت هذه الأخيرة بصورة تدريجية. ويضيف شارون قائلاً: «ومن أجل الدفاع المشترك عن العالم الحر، خارج نطاق قدرتنا العسكرية، تستطيع إسرائيل ان تعرض نموذجاً ديموقراطياً حقيقياً واستقراراً في بؤرة غير آمنة وعرضة لتقلبات إقليمية. وأكثر من ذلك، فهي لديها القدرة على المساهمة في إزدهار الدول المتطورة والأقل تطوراً في مجالات مهمة وكثيرة مثل العلم والطب، وإنتاج الأغذية، والتكنولوجيا الزراعية المتطورة بصورة عامة»(١٥).

ولقد إعتبر المفكر الصهيوني عوديد بينون ان العالم العربي الإسلامي مبني مثل برج ورقي موقت، شيده أجانب (فرنسا وبريطانيا في العشرينات) من دون اعتبار لإرادة السكان وتطلعاتهم. وقد قسم لـ ١٩ دولة، كلها مكونة من تجمعات من الأقليات والطوائف المختلفة

(١٣) أنظر **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية، خلال ٣٥ عاماً**، م. د. ف.، ص ٨٠ وما بعدها.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(١٥) المصدر نفسه.

التي يناصب بعضها البعض العداء. وهكذا، فإن كل دولة عربية ـ إسلامية تتعرض اليوم لخطر التفتت الأثني ـ الإجتماعي في الداخل.

واعتبر بينون ان أغلبية العرب تعيش في أفريقيا. وبإستثناء مصر فإن جميع دول المغرب مؤلفة من مزيج من العرب والبربر من غير العرب. وهكذا دارت حروب أهلية في الجزائر وكذلك قامت خلافات بين المغرب والجزائر وحصلت حروب أهلية في السودان ولبنان والعراق وإلى حد ما سوريا ومصر. وجميع إمارات الخليج والسعودية قائمة في نظره على أساس واه من الرمل ليس فيه سوى النفط.

ويخلص بينون إلى القول: إن صورة الوضع القومية ـ الإثنية ـ الطائفية الممتدة من المغرب حتى الهند ومن الصومال حتى تركيا، تشهد على إنعدام الإستقرار والتفتت السريع في جميع أنحاء المنطقة المحيطة بإسرائيل. واعتبر بينون إن تفتيت سوريا والعراق ولبنان إلى مناطق ذات خصوصية أثنية ودينية هو هدف من الدرجة الأولى بالنسبة لأمن إسرائيل على المدى البعيد. وأضاف أن تشتيت القدرات العسكرية والديموغرافية لهذه الدول هو من أهداف إسرائيل القومية البالغة الأهمية. ويضيف إن العراق بنوع خاص «الغني بالنفط من جهة، والذي يكثر فيه الإنشقاق والأحقاد في الداخل من جهة أخرى، هو المرشح المضمون لتحقيق أهداف إسرائيل». ويضيف ان تفتيت العراق «هو أكثر أهمية من تفتيت سوريا. فالعراق أقوى من سوريا، وقوته تشكل في المدى القصير خطراً على إسرائيل أكثر من أي خطر آخر... وفي العراق سوف يكون التقسيم الإقليمي والطائفي متاحاً، كما كان الوضع في سوريا في العهد العثماني... وشبه الجزيرة العربية هي الأخرى مرشحة للإنهيار بفعل الضغوطات الداخلية والخارجية... وكذلك الأردن...»(١٦).

إن كلام عوديد بينون السابق إنما يأتي تصديقاً واستكمالاً للعميد أ. ايلون بشأن أمن إسرائيل القومي، والذي هو في رأيه «محصلة الإتصالات المتبادلة لدولة ما مع بيئتها القريبة والبعيدة، الأمر الذي يعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية». وهذا التعريف ينفتح على مصطلح آخر هو «معادلة الأمن القومي» وهو قائم في رأيه على الفرضية القائلة إنه، على غرار الصلة والعلاقة بين قسمي المعادلة الرياضية، هناك أيضاً ارتباط بين ما تريد الدولة تحقيقه وتأمينه من جهة، وبين قدرتها على إنجاز ذلك ـ بهذه الوسيلة أو تلك ـ من جهة أخرى. وتجسيداً لذلك إذا كانت إسرائيل تريد تأمين سلامتها وسيادتها واستقلالها وكرامتها وازدهارها داخل حدودها القائمة، ومواصلة تحقيق أهداف الصهيونية بوتيرة لا تقل عن تلك التي مارستها حتى الآن ـ فإن عليها الحفاظ على قدرتها وتطويرها واختيار الوسائل التي تلائم الظروف، والتشبث بتنفيذها»(١٧).

(١٦) المصدر السابق، ص ٩٥ وما بعدها.

(١٧) المصدر السابق، ص ٦ و٧ و٢٤.

تطبيقات نظريات الأمن القومي الإسرائيلي على محاور مختارة

١ ـ المحور الفلسطيني: تنطلق فكرة الأمن القومي الإسرائيلي على المحور الفلسطيني من فكرة في غاية البساطة والسذاجة وهي ان فلسطين أو «أرض إسرائيل»، حسب المصطلح الصهيوني، هي أرض بلا شعب، ومن ثم إذا وجد هذا الشعب فلا بد ان يغيب. أي ان هذا المفهوم ينطلق من إنكار الزمان العربي والوجود العربي، ولا سيما الفلسطيني على وجه التحديد. وهذا يعني بالتالي ضرورة فرض الوجود الصهيوني والشروط الصهيونية بكل الوسائل المتاحة على طريقة الغاية تبرر الوسيلة، وبالتالي فإن ردع الفلسطينيين واضعافهم هو هدف أساسي للأمن القومي الإسرائيلي.

ومعلوم على هذا الصعيد أيضاً، ان إسرائيل لا تملك حتى الآن دستوراً ولا حدوداً دولية نهائية، تشكل تعبيراً وتجسيداً لأهدافها القومية النهائية، بل هي تملك مشروعاً إمبراطورياً توسعياً لا حدود له سوى حدود القوة العسكرية والدهاء السياسي والديبلوماسي التي تتوافر لها في لحظة معينة من لحظات تاريخ وجودها. ومن هنا يصبح من الصعب أكثر فأكثر اعطاء تحديد واضح ونهائي لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عموماً، لان هذا المفهوم دائم التغير وفقاً لمعايير القوة بكل أشكالها الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية وما إلى ذلك، ولكن مع التركيز بشكل خاص وبصورة مستمرة على عوامل لا يمكن التساهل فيها وهي:

ـ عامل المساحة (العمق الإستراتيجي وطبيعة الحدود التي يمكن الدفاع عنها تقنياً وطوبوغرافياً).

ـ عامل السكان (الطاقة البشرية العاملة والمقاتلة والمستوطنة).

ـ عامل المساعدات (الدعم الأجنبي الخارجي مالياً وفنياً وعسكرياً وأمنياً...).

إن إحتلال إسرائيل للضفة الغربية (وقطاع غزة) خلال عام ١٩٦٧ قد اعتقها من أكثر التهديدات خطورة على أمنها القومي. ونتيجة لذلك فإن الإجماع الذي ساد بين أسرة الأمن الإسرائيلية، بعد هذه الحرب ارتكز على رفض أي تسوية سياسية تحتم العودة إلى الوضع السابق سياسياً وعسكرياً على ما كان يسمى الجبهة الشرقية. واختلفت الآراء الإسرائيلية إزاء الوضع السياسي والقانوني للمنطقة المحتلة التي ستبقى في المستقبل تحت السيطرة الصهيونية وإزاء حجم هذه المنطقة. الأمر الذي شكل مساساً خطيراً بمنظومة الحقوق السياسية والمدنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

والجدير بالذكر في هذا السياق ان إسرائيل، كمشروع استيطاني إحلالي، لم تستكمل بناءها الذاتي بعد، ولا تزال تدأب على التقدم نحو تلك الغاية بشكل تراكمي. وهي كلما اقتربت من تجسيد ذاتها وإنجاز المهام التي اخذتها على عاتقها، كلما استتب امنها واستقر وضعها، وكلما كانت أكثر نجاعة في الإداء، كلما رسخت مبرر قيامها ووجودها.

والمشروع الصهيوني في شقه اليهودي، ينطلق من الجزم بأن المسألة اليهودية، أي عدم قدرة اليهود على الإنخراط الكامل في المجتمعات البشرية من حولهم في مواطنهم الأصلية، إنما تمثل مسألة في صلب الأمن القومي الصهيوني، وبالتالي فهي تستوجب حلاً قومياً عبر بناء «دولة قومية يهودية»، من خلال هجرة جماعية ليهود العالم بهدف تهويد فلسطين أرضاً وشعباً وسوقاً وتغييب الشعب الفلسطين مادياً وحضارياً وسياسياً على القاعدة العنصرية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

ومن هذا المنطلق تبارت القيادات الصهيونية في طرح ومناقشة فكرة ترحيل الفلسطينيين من خلال تضخيم المأزق الديموغرافي اليهودي. وصدرت دعوات لطرد أو تهجير عشرات الآلاف من السكان العرب في الأراضي التي احتلها الصهاينة وسموها «محررة» إلى البلدان العربية وخصوصاً سوريا والعراق والأردن وسيناء وتوطينهم هناك حتى لا تتعرض الطبيعة القومية للدولة اليهودية للخطر. وبدأوا بمدينة القدس أولاً وهدموا أحياء بكاملها مثل حي المغاربة.

ثم أشرف حاييم هرتسوغ أول حاكم عسكري للضفة الغربية (رئيس إسرائيل في ما بعد) عام ١٩٦٧، على طرد أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني إلى الأردن، بعد ان أجبرهم على توقيع إقرار يفيد إنهم خرجوا بارادتهم[١٨]. وفي عام ١٩٦٩ قام آرييل شارون، قائد المنطقة الجنوبية في حينه، وبالتنسيق مع وزير الدفاع موشيه ديان، بطرد أكثر من ٢٠ ألف بدوي من النقب ورفح إلى سيناء من أجل إقامة مستوطنات هناك تساهم في حماية الأمن القومي الإسرائيلي. وتباهي شارون أيضاً إنه طرد في ليلة واحدة عام ١٩٧٠ أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني من قطاع غزة[١٩].

وفي عام ١٩٩٠ وضع الخبير الديموغرافي وأستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، آرنون سوفير دراسة بعنوان «**جغرافيا وديموغرافيا في أرض إسرائيل عام ٢٠٠٠**» ركز فيها على ان الخطر الديموغرافي الفلسطيني يهدد الأمن القومي للدولة العبرية. واكتسبت دعوات الترحيل بعداً أكبر أثر الإنتفاضة عام ١٩٨٧ وفي مقابلة نشرتها داليا شحوري في صحيفة **هآرتس** أبرز وزير الدفاع إسحق رابين في حينه فكرة ان الطرد هو انجع الأسلحة للقضاء على ما سماه «الإرهاب العربي» والحفاظ على يهودية الدولة. ومعلوم إنه عام ١٩٩٢ قام بطرد ٤١٣ مجاهداً فلسطينياً إلى منطقة مرج الزهور جنوبي لبنان في ظروف معيشية ومناخية بالغة القسوة.

وتناولت دعاوى الترحيل أيضاً من يسمون عرب فلسطين من حملة الجنسية الإسرائيلية في أعقاب إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. واعتبر الجنرال العنصري المقبور رحبعام زئيفي، الداعية الأكبر للترحيل، ان تهويد الأرض الفلسطينية بصورة كاملة هو من دواعي «الأمن والسلام» على حد قوله.

(١٨) محمود سعيد عبد الظاهر، **مركزية مفهوم الترحيل والطرد**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ص ٦٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٠..

وارتباطاً بهذا المفهوم ناقشت المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمرها السنوي في شهر شباط / فبراير ٢٠٠٢، الذي عقدته في إحدى مستعمرات الضفة الغربية تلبية لطلب مجلس المستوطنات، ما اسمته «الخطر الديموغرافي العربي على أمن إسرائيل القومي»، وخاصة على ضوء ما استعرضته لجنة الإستراتيجيات والسياسات الإسرائيلية في تقريرها الذي اعدته عن إسرائيل عام ٢٠٢٠، حيث ورد أن التكاثر السكاني الفلسطيني في إسرائيل وصلت نسبته إلى ٦,٤ مرة عما كان عليه عام ١٩٤٩(٢٠). وفي حسابات آرنون سوفير فإن اعداد العرب واليهود عام ٢٠٢٠ ستكون بنسبة ٥٥ في المئة للعرب و٤٥ في المئة لليهود الأمر الذي يشكل تهديداً قومياً بارزاً للوجود اليهودي في فلسطين المحتلة. وقد أيد عوزي ديان، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، هذه المعطيات وعرض أمام المؤتمر توصيات دراسة قام بها معهد ابحاث السلام بخصوص وضع عرب ١٩٤٨ والتأثير الحاسم لعملية التسوية السلمية الدائمة عليهم والسيناريوات المحتملة في هذا المجال. وتم طرح خيار الترحيل والفصل الجغرافي بواسطة جدار فاصل كما يحصل حالياً وإمكانية منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً كأقلية سكانية. وتمت الموافقة أثناء المؤتمر على مقترحات شلومو غازيت، رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقاً، الداعية إلى فرض «نظام طوارىء في الوسط العربي داخل إسرائيل والأراضي المحتلة (الضفة والقطاع) يقوم على تحديد النسل وحقن الرجال بمواد تسبب العقم»(٢١).

مهما يكن من أمر فإن إنتفاضة الأقصى المستمرة على مدى أكثر من ثلاث سنوات قد تركت بصماتها العميقة على أمن إسرائيل القومي في شتى المجالات الإجتماعية والنفسية والاقتصادية والعسكرية والإستيطانية، بحيث تراجعت تأثيرات الإيديولوجيا الصهيونية التي حملها آرييل شارون معه لحساب الأمن الشخصي خصوصاً بعد ان طورت الإنتفاضة وسائلها القتالية وأوقعت الجيش الإسرائيلي ومؤسساته الأمنية في حالات من الأرباك الشديد وحتى العجز في بعض الأحيان، فسقط شعار «دعوا الجيش ينتصر» لمصلحة شعار استمرارية «الحرب المنخفضة الحدة» وإقامة الجدران الفاصلة. وكل هذه الأمور تذكرنا بما أورده ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي في كتابه **إسرائيل إلى أين؟**(٢٢): «إن الإنتصارات الكبيرة خطر يصعب على الشعب تذليله أكثر مما يصعب تذليل الهزائم. فالهزائم الكبيرة غالباً ما يكون لها تأثير مؤات جداً، لإنها تقود المجتمع إلى ممارسة النقد الذاتي، وإلى التمعن في أوضاعه وتجعل منه أشد وطنية واستعداداً للتضحيات. أما الإنتصارات، فعلى العكس، تقود في الغالب، الى التلذذ بالأوهام وإلى الكبرياء المفرطة».

وفي كلام لرئيس الإستخبارات العسكرية الأسبق يهوشفاط هركابي بشأن انتفاضة عام ١٩٨٧ وبعد ان سئل: ألهذه الدرجة أنت متشائم؟ قال: «أجل لهذه الدرجة فليس هناك أي

(٢٠) المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢١) محمود سعيد عبد الظاهر، **الوضع الديموغرافي وتاثيره على مستقبل إسرائيل**، (القاهرة، دراسة مقدمة إلى**ندوة** مستقبل فلسطين، جمعية مصر للثقافة والحوار، نقابة الصحافيين)، عام ٢٠٠٠.

(٢٢) ناحوم غولدمان، «إسرائيل إلى أين؟» **دراسات فلسطينية**، ط١، ١٩٨٠.

خيار، إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه اليوم، وإذا لم يحدث تغيير بالنسبة ليهودا والسامرة وبالنسبة لعرب المناطق المحتلة، فهذا يعني إننا ذاهبون إلى الإنتحار»(٢٣).

وفي هذا السياق صدرت تحذيرات كثيرة من مسؤولين ومفكرين صهاينة تحذر من تعرض أمن إسرائيل القومي للخطر مع إستمرار الإنتفاضة وإنغلاق الأفق السياسي واستحالة الحسم العسكري، وتم التركيز في هذه التصريحات على أربعة مجالات أساسية:

١ ـ حساسية إسرائيل، والمهاجرين الفعليين أو المحتملين، للخسائر البشرية.

٢ ـ عدم قدرة التجمع الإستيطاني على تحمل مواجهة مفتوحة على حرب استنزاف دموية بالغة القسوة وطويلة الأمد.

٣ ـ تراجع الاقتصاد الصهيوني وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة وتفشي البطالة وحروب الإستثمارات الأجنبية.

٤ ـ حساسية إسرائيل للرأي العام العالمي وإدراكها إنها، حتى لو استطاعت ان تضمن دعم القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى جانبها، فهي حتماً في حالة استنزاف معنوي وديبلوماسي على الصعيد العالمي، الأمر الذي تجلى في استفتاء الرأي الذي اجرته المفوضية الأوروبية ونشرت نتائجه رسمياً واثبتت ان إسرائيل ثم الولايات المتحدة الأميركية هما الدولتان اللتان تهددان الأمن العالمي بإمتياز، حتى ان رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال موشيه يعالون حذر المسؤولين الإسرائيليين من مخاطر سياساتهم العبثية على أمن إسرائيل القومي وقال: «نستطيع القول ان القرينة الإستراتيجية الإسرائيلية أصبحت غير مستقرة ومليئة بالمفاجآت والتحديات، وإنها متميزة بدوائر تهديد ثلاث تواجهها إسرائيل اليوم وهي: الدائرة الداخلية والدائرة القريبة والدائرة البعيدة. ومؤخراً برزت دائرة تهديد رابعة هي دائرة الإرهاب الذي لا حدود له ولا عنوان، ولا هوية، والذي لا نعرف الدول الراعية له»(٢٤).

كما وأشار يعالون إلى عوامل عدم الإستقرار المحيطة بإسرائيل، واعتبر ان غالبية القوى الإقليمية تفضل الحؤول دون تردي الوضع الأمني في إتجاه الحرب الشاملة وذلك بسبب دونيتها العسكرية، ونبه إلى مخاطر المواجهات المحدودة والمستمرة مع الفلسطينيين وفي شمالي إسرائيل على الحدود اللبنانية، وقال ان غالبية الأطراف الإقليمية تعارض المسعى الأميركي الرامي إلى إيجاد نظام عالمي جديد، كجزء من الحرب ضد ما يسمى «الإرهاب» ما يعني زيادة حجم التحديات الأمنية في وجه إسرائيل. وقال ان أي مكسب يحققه الفلسطينيون تحت شبح ممارسة «الإرهاب» سوف يعتبر إنجازاً من إنجازات استراتيجية الرعب، وسيشجع الفلسطينيين على مواصلة شن الهجمات الأمنية(٢٥). ودعا من أجل ذلك إلى «المواءمة بين الضغط العسكري على البنية التحتية الإرهابية من جهة، والعمل على تخفيف المعاناة الإنسانية من جهة أخرى».

(٢٣) عمر حلمي الغول، **الإنتفاضة: انجازات وآفاق**، مؤسسة عيبال، ط٣، ١٩٩٠.

(٢٤) **ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل**، وثائق هرتسليا، المؤتمر الثالث، إصدار مركز باحث، ص ٧٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

المحور الإقليمي

لم يكد اليمين الأميركي المتطرف والمسكون بروح خلاصية طوباوية مسيحانية، يتسلم زمام السلطة في الولايات المتحدة برئاسة جورج دبليو بوش، حتى لحق به بعد ذلك بشهرين يمين صهيوني شوفيني لا يقل عنه تطرفاً برئاسة آرييل شارون. وكما كان لليمين الأميركي رؤيته الخاصة بشأن الهيمنة على العالم بوسائل تختلف عن تلك التي اتبعتها إدارة الرئيس السابق كلينتون، كان لليمين الإسرائيلي رؤيته الخاصة بشأن الهيمنة على المنطقة بوسائل تختلف عن تلك التي اتبعها حزب العمل منذ أوسلو عام ١٩٩٣.

فاليمين الأميركي رأى، بعد زوال الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، ان الهيمنة على العالم لا تتم إلا بإزاحة ما تبقى من أنظمة «عاصية» أو «مارقة» وتصفية مخلفات الحقبة السوفياتية، الأمر الذي يتطلب إستخداماً مكثفاً للقوة العسكرية، وفي الوقت نفسه رأى اليمين الإسرائيلي الليكودي ان تمرير التسوية بالشروط الإسرائيلية التي تنسجم مع تطلعاته وحساباته الخاصة لأمن إسرائيل القومي، غير ممكن من دون إزاحة مختلف عوامل المقاومة أو الرفض مثل منظمات «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«حزب الله» وكذلك الدول التي تدعمها وهي سوريا وإيران في الدرجة الأولى، حتى لو تطلب الأمر إستخداماً مكثفاً للقوة العسكرية. وعندما جاءت أحداث ١١ أيلول / سبتمبر (٢٠٠١) في الولايات المتحدة، انفتحت أمام إسرائيل فرصة تاريخية، ليس فقط للحصول على ضوء أخضر أميركي لتصفية ما تسميه «جيوب المقاومة» وحسب، ولكن أيضاً للإندماج، من المنطلق الوظيفي التاريخي لوجود الكيان، في المشروع الأميركي الإمبراطوري للسيطرة على العالم، بدءاً من الشرق الأوسط. وهكذا منحت إدارة الرئيس بوش الأبن تأييدها غير المشروط لشارون ورفضت استقبال أو محاورة رئيس السلطة الفلسطينية المنبثقة من إتفاقات أوسلو ياسر عرفات، الذي اعتبرته مسؤولاً عن إنهيار ما يسمى التسوية السلمية. ومن منطلق الرغبة والتخطيط الصهيونيين لإستغلال الظروف المستجدة لمصلحة متطلبات الأن القومي الإسرائيلي، وخصوصاً لجهة تفتيت الكيانات العربية والإسلامية في المنطقة، تضافرت جهود المحافظين الجدد المتأثرين بالفكر الخلاصي المسيحاني الخاضع للإيحاءات والهواجس الصهيونية واليهودية، مع جهود اليمين الصهيوني في إسرائيل، لتحطيم أولى حلقات التهديد للمشروع الصهيوني بدءاً بالعراق وفلسطين ومروراً بسوريا ولبنان والسعودية والسودان وليبيا ووصولاً إلى إيران وباكستان.

في هذا المجال صرح وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز بقوله: «ان النصر الأميركي في الحرب على العراق يعني اخراج هذا البلد من دائرة العداء لإسرائيل والضغط على سوريا لإخراج المنظمات الفلسطينية من دمشق ولوقف حمايتها لحزب الله في لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف روافد المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع»(٢٦).

(٢٦) فهمي هويدي، إسرائيل في قلب الحرب، **السفير** ٢٠٠٣/٤/١.

واعتبر عوزي أراد رئيس وحدة التحليل في مركز هرتسليا المتعدد المجالات ومدير مركز الأبحاث السابق في الموساد ومستشار نتنياهو سابقاً أيضاً، ان النظام السياسي في العراق بعد إنهيار الحكم الديكتاتوري سيكون نسخة طبق الأصل عن نظام كرازاي في أفغانستان وهو سيضع سوريا وإيران بين فكي كماشة مرعبين حيث ستجدان نفسيهما محاصرتين من كل صوب. ثم أدخل تركيا والأردن ضمن أضلاع هذا الحصار ووصف هذا الأخير بانه «دولة أكثر من صديق»(٢٧).

أما رئيس الأركان الجنرال يعالون فاعتبر ان الإنتصار السهل والبخس في العراق سوف يؤدي إلى نتيجتين على صعيد أمن إسرائيل القومي: ١ ـ سوف يسرّب الشعور بالعجز والهزيمة في نفوس العرب بعامة والفلسطينيين بخاصة ما يجعل العام الحالي عام الحسم مع الإنتفاضة. ٢ ـ إنه سيسود العالم العربي مناخ ثقافة جديدة تقوم على ضرورة التكيف والمرونة، الأمر الذي يوفر للجناح الداعي إلى «الواقعية» والتطبيع مع إسرائيل، قوة دفع جديدة. كذلك تحدث داني غيلرمان، رئيس إتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية إن «النصر سيجلب العديد من الفوائد الإقتصادية لإسرائيل أهمها ثلاث: ١ ـ الحصول على النفط العراقي من خلال إعادة تشغيل خط كركوك ـ حيفا بأسعار مخفضة، ٢ ـ تراجع الأخطار الأمنية التي تهدد إسرائيل ما يؤدي إلى تقليص النفقات الأمنية وانعاش الاقتصاد الإسرائيلي، ٣ ـ فتح السوق العراقية والخليجية أمام البضائع الإسرائيلية»(٢٨).

ورأى العديد من الباحثين الإسرائيليين أيضاً ان الإنشغال الدولي بالساحة العراقية من شأنه ان يساعد في تغطية التحركات الإسرائيلية العسكرية والأمنية ذات الطبيعة الإستثنائية، مثل ارتكاب المزيد من الإغتيالات والمجازر وهدم البيوت بالإضافة إلى إحتمال قيام إسرائيل بإجبار أعداد كبيرة من الفلسطينيين على مغادرة أراضي عام ١٩٤٨ والضفة الغربية إلى الأردن أو حتى إلى العراق، خاصة وان الصهيونية كانت منذ وقت مبكر تفضل توطين الفلسطينيين بعيداً عن حدودها لقطع شريط ذاكرتهم وارتباطهم العاطفي بوطنهم السليب(٢٩).

وجاء في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي أيضاً ان مناخات الحرب في المنطقة وآثارها السياسية والمعنوية، من شأنها ان تعمق الشرخ والعداء بين الشعوب العربية نفسها، وبينها وبين الإدارة الأميركية أيضاً، ما يزيد في قيمة ووزن إسرائيل إستراتيجياً وتكتيكياً لدى هذه الإدارة، ويفتح لها المجال لإشغال موقع مميز في النظام الإقليمي الشرق أوسطي برمته، وبذلك تتخلص دفعة واحدة من ازعاجات دول صديقة للولايات المتحدة مثل مصر والسعودية وأيضاً من تبعات وتشويشات مبادرات السلام العربية. في حين تنحرف مسارات الصراع والتسوية على الخطين العربي والفلسطيني لتأخذ وجهة ترتيبات إجرائية طويلة الأمد هدفها إحداث عمليات «إصلاح» و«دمقرطة» النظم السياسية والإقتصادية

(٢٧) المصدر السابق.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) أنظر في هذا المجال أيضاً، عادل سماره، **اللاجئون واستدخال الهزيمة**، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ط٢، ص ٢٧ وما بعدها)، ٢٠٠١.

والثقافية في دول المنطقة ما ينسجم مع مخططات شارون وطروحاته الجيوسياسية المبنية على تسويات جزئية طويلة الأمد، تفتت موضوعات الصراع الأساسية وتنسي الإهتمام بأصولها وفروعها، وتعيد الحياة إلى صيغة «الاحلاف التي تضم، على غرار حلف بغداد عام ١٩٥٤، كلٍ من إسرائيل والعراق وتركيا وعلى الأرجح الأردن والكيان الفلسطيني المفترض، بهدف محاصرة وإنهاك كلاً من سوريا وإيران ولبنان.

إلا ان حسابات الحقل في هذا المجال، يبدو انها ستكون مختلفة تماماً عن حسابات البيدر، خصوصاً على ضوء ارهاصات الفشل الأميركي المتسارعة يوماً بعد يوم. ففي الوقت الذي رأى الجنرال الإسرائيلي عاموس جلعاد ان حرب تحطيم العراق تخدم أمن إسرائيل القومي لجهة عزل سوريا واحتواء إيران وإصابة الفلسطينيين بالإحباط، فإن الكاتب الإسرائيلي اوري افنيري دعا إلى خفض كل هذه التوقعات والنظر إلى الأمور بنظرة أكثر واقعية حيث قال: «يبدو إن هذا كله جيد لإسرائيل: فأميركا تسيطر على العالم ونحن اليهود نسيطر على أميركا. بحيث لم يمارس اليهود قبل الآن على الإطلاق هذا التأثير الكبير على مركز قوة العالم. لكن هذا الميل في التحليل يقلقني. فنحن كلاعب قمار يراهن بأمواله كلها وبمستقبله على حصان واحد. حصان جيد، لا يبدو له حالياً منافس آخر، لكن مع ذلك يبقى حصاناً واحداً»(٣٠). ويضيف: «سيتسبب المحافظون الجدد بفترة طويلة من الفوضى في العالم العربي والإسلامي. وقد أظهرت حرب العراق ان فهمهم الحقائق العربية متزعزع. كما لم تنجح اقتراحاتهم السياسية في تخطي الإختبار. وحدها القوة الوحشية انقذت مشروعهم».

ويختم بالقول: «يوماً ما سيعود الأميركيون إدراجهم لكننا نحن سنبقى هنا. علينا أن نعيش مع الشعوب العربية، والفوضى في العالم العربي ستهدد مستقبلنا. قد يحلم وولفوفيتز وشركاؤه بشرق أوسط ديموقراطي، ليبرالي، صهيوني، ومحب لأميركا، إلا ان نتيجة مغامراتهم هذه قد تؤدي إلى إستحداث منطقة متعصبة وأصولية تهدد وجودنا في العمق».

محور المستقبل

لقد طور قادة حزب العمل في إسرائيل منذ منتصف التسعينات فهماً جديداً للبيئتين الإستراتيجيتين الأوسطية والكونية وذلك على ضوء إتفاقي أوسلو ووادي عربة في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالي. وقد حاول هؤلاء جاهدين التسويق الداخلي لمفاهيم جديدة وإنقلابية حول القوة القومية والأمن القومي، بل ان شمعون بيريس ذهب بعيداً حين قلل من أهمية القوة العسكرية في المعادلات الأمنية الجديدة واعتبر ان العلم الإسرائيلي فوق السفارة الإسرائيلية في دمشق هو أكثر مجلبة للأمن من الكثير من الأدوات القتالية، وقد

(٣٠) **النهار**٢٠٠٣/٤/٢٦، أوري افنيري، بعض الشيء عن سيرة جاي غارنر، ترجمة نادين نصرالله، عن الإنترنيت.

وافقه إسحق رابين الرأي من خلال طرحه إستراتيجية عمق الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة سيتساوى ويتوازى مع عمق السلام. وشدد بيريس من ناحية أخرى أيضاً على ان الإقتصاد في العالم الحالي قد بات أكثر أهمية من الإستراتيجيا العسكرية. واعتبر ان التحديات والمخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي يجب ان تواجه بأجوبة سياسية. وكذلك رابين اعتبر ان الأمن لا تضمنه أعداد الدبابات والطائرات والزوارق الحربية فحسب بل الإنسان في قدراته الخلاقة داخل مجتمع متكاتف ومتألف ومزدهر اقتصادياً ومما قاله في هذا المجال: «ان الخطوات التي تهدف إلى الوفاق بين إسرائيل والدول العربية تخلق عملية تحول الإقتصادات إلى القوة الدافعة التي تحدد العلاقات الإقليمية بدلاً من المصالح القومية التي كانت مسيطرة في الماضي».

وإزاء هذا التوجه الجديد حصل في إسرائيل نوع من الإنشطار الإجماعي الذي أدّى في ما أدّى إليه إلى مصرع رابين وإزاحة بيريس من معادلة القرار الإستراتيجي. وتم بالتالي إسقاط مقولات انخفاض أهمية العمق الجغرافي وتراجع قيمة المستوطنات من الناحية العسكرية والأمنية خصوصاً على ضوء ما شهده العالم من تطوير سريع للأسلحة ذات التقنية المعقدة ولا سيما ما سمي بالأسلحة الذكية وثورة التسليح. ومع كل من نتنياهو وشارون، زعيما حزب الليكود على التوالي، خضع موضوعا الدفاع والأمن القومي بصورة متزايدة للإعتبارات الإيديولوجية والسياسية وبات من الصعب جداً فصل موضوعات الأمن الإستراتيجية عن السياسات الحزبية. ولكن الكثير من مؤشرات الفشل والإحباط التي أصابت سياسة نتنياهو وشارون، أعادت الحديث مجدداً إلى ضرورات دمج شؤون التسليح والجيش بضرورات الحكمة والحنكة الديبلوماسية والسياسية والإقتصادية، خصوصاً في ضوء تداخل الكثير من المصالح الدولية مع المصالح الإسرائيلية الصهيونية.

في هذه الأثناء وفي ظل الحكومة اليمينية المتطرفة التي يترأسها شارون، يجري العمل بصورة حثيثة، سواء من خلال الإستيطان المتواصل أو الجدار الأمني الفاصل أو التظاهر بالإستجابة لمتطلبات اللعبة السياسية الدولية المفروضة في صورة ما يسمى خريطة الطريق، فإن إسرائيل تعمل على إبتلاع وضم وإحتواء أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وذلك من خلال رؤية خاصة لمتطلبات أمنها القومي المستقبلي التي تتغذى من رؤية جيوستراتيجية تكفل لها الحصول على المزيد من مصادر المياه والتربة الصالحة للزراعة والمواقع الحساسة وكل هذا في ظل سياسة دفاعية ونظرة استراتيجية عسكرية تقوم على الردع الوقائي أو الإنتقامي لحماية الضم والتهديد والإستيطان في الأراضي المحتلة ولتوفير التحكم بالمنطقة سياسياً واقتصادياً وحضارياً.

وفي هذا السياق لا يكتفي الإسرائيليون بزيادة كمية ونوعية أسلحتهم التقليدية وغير التقليدية في الجو والبر والبحر، بل إنهم يعملون أيضاً لحماية وضمان اهدافهم السياسية

والإجتماعية من أجل إستمرار البناء القومي بدرجة عالية من الصلابة ونقاء الجنس اليهودي بزيادة القوة البشرية واستكمال هجرة يهود العالم ورفع سوية التكاثر السكاني اليهودي الداخلي. ويجري العمل أيضاً صوناً لأمن إسرائيل القومي، على تحسين وتقوية الروابط الإجتماعية والقضاء على التناقضات العرقية والسياسية من خلال حكومات الوحدة الوطنية وأيضاً من خلال رفع مستوى الثقافة والمعرفة وضمان توازن التركيبة السكانية عمودياً وافقياً على حد سواء.

إسرائيل هذه تعتبر نفسها اليوم وخصوصاً بعد حرب تدمير العراق قد أحرزت إنتصاراً ساحقاً على القومية العربية التي صارعتها على مدى أكثر من خمسة عقود من الزمن، وهي الآن دخلت فعلاً معركة طاحنة ومعقدة، دفاعاً عن أمنها القومي، وهي تعتبرها معركة وجود أو لا وجود، مع الإسلام كحضارة وثورة وحضور سياسي. وما من شك في ان هذه المعركة تختلف عن مثيلتها مع القومية العربية التي بدأت ممزقة ما بين المعسكرين الشرقي والغربي، وانتهت ممزقة مع المعسكرين: المتعاطف مع الصهيونية والمعادي لها.

وقد أدركت إسرائيل مدى خطورة دخولها منفردة في مثل هذه الحرب الشرسة ضد الإسلام، فحولتها إلى حرب ذات عناوين تمويهية مثل حرب الخير ضد الشر أو حرب القوى الغربية المستنيرة ضد قوى الظلام والتخلف. وهكذا تخفت إسرائيل وراء العباءة الأميركية ذات القوة والجبروت المالي والعسكري وهي الأقوى في عالم اليوم، بالإضافة إلى أوروبا الأطلسية، من أجل التحريض الدائم ضد الحضارتين الإسلامية والعربية. وقد اختارت إسرائيل في هذا المجال لنفسها دور الموجه و«المرشد الروحي» والخبير المحنك في مكافحة ما تسميه «الإرهاب» الإسلامي طبعاً، وجلعت من نفسها قاعدة متقدمة لخوض هذه الحرب بما يتناسب مع دورها الوظيفي التاريخي المزعوم لحماية قيم الحضارة الغربية.

مهما يكن من أخر، فإن إسرائيل، في ظل أي قيادة صهيونية يمينية أو يسارية، إذا صح التعبير، تعيش في الوقت الراهن مأزقاً حقيقياً على صعيد صناعة وبلورة قرارها الأمني القومي وذلك، من ضمن أسباب أخرى، بسبب إفتقارها لمجلس خاص بالتخطيط القومي البعيد المدى في مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع والعلوم والتكنولوجيا. وعلى الرغم من تأسيس مثل هذا المجلس في أيام نتنياهو، إلا انه بقى معطلاً وقليل الفاعلية بسبب الصراعات والخلافات حول حسابات الموازنات الأمنية الحيوية.

وفي النهاية يمكننا ان نلخص الأسس المستقبلية التي من المفترض ان تكون لها مرتبة الأولوية في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي كما يلي:

١ ـ إن الإستراتيجية السياسية ـ الإقتصادية ستحل تدريجياً في المستقبل محل الإستراتيجية السياسية العسكرية. وسيؤدي ارتفاع وزن استراتيجية السياسة

الاقتصادية بصورة تدريجية إلى ان تصبح العلاقات الاقتصادية مثابة المصدر الأساسي للمتغيرات الإيديولوجية وبالتالي الجيوسياسية في المنطقة.

٢ ـ ستسعى أغلب دول المنطقة ومن ضمنها إسرائيل للإلتحاق بالمجموعات الاقتصادية الكبرى من خلال الإنخراط في منظومات اقتصادية اقليمية ودولية.

٣ ـ سيتم العمل على إقامة وتفعيل مؤسسات دولية لمنع انتشار الأسلحة غير التقليدية ومكافحة ما يسمى «الإرهاب» والمخدرات.

٤ ـ ستواصل إسرائيل دعمها للأنشطة التكنولوجية في علوم الفضاء لإحراز المزيد من مساحة الإحتياط الإستراتيجي الداعم والحامي للأمن القومي الإسرائيلي.

٥ ـ سيتم العمل إسرائيلياً على ارساء وتثبيت تسوية مرحلية طويلة الأجل تنسجم قلباً وقالباً مع النظرة الشارونية لإحتياجات إسرائيل الأمنية ومع التصورات الناشطة للصهيونية المتجددة على أيدي اليمين الإسرائيلي.

٦ ـ سيتم العمل على فرض منظومة اقتصادية شرق أوسطية تقوم على التعاون والتكامل الاقتصاديين بما يخدم أولاً وأخيراً مصلحة الاقتصادين الإسرائيلي والأميركي جنباً إلى جنب مع ترتيبات أمنية حامية للمنظومة الاقتصادية.

إلا انه في مقابل كل هذه النقاط والتصورات، تبقى هناك حقيقة ماثلة، ستشكل عامل تخريب للكثير منها، وهي تنامي الكيان الصهيوني، اقتصادياً وديموغرافياً وجغرافياً وعسكرياً وتكنولوجياً، الأمر الذي يدفع بحد ذاته إلى المزيد من التوتر والتصعيد العسكري والأمني في المنطقة بما يتناقض مع مصالح الدول العربية وإسرائيل على حد سواء. وليس سراً ان هدف إسرائيل الدائم والأساسي هو احتكار القوة العسكرية النوعية في المنطقة الممتدة من باكستان وحتى المغرب العربي، وذلك ليس من أجل الحفاظ على امنها القومي ووجودها فحسب كما تدعي، بل أيضاً من أجل المس بالإستقرار الإقليمي لإغراق دول المنطقة في هموم خاصة لا تنتهي وتكون كافية لاشغالها والهائها عن مخططات التوسع الصهيوني التي لا تنتهي عند حد. وهكذا جرى على سبيل المثال تضخيم قوة العراق وإيران وسوريا من أجل تصوير إسرائيل كضحية أبدية للعدوان العربي والإسلامي المزعوم، ومن أجل تغطية ما تمتلكه من ترسانة عسكرية هائلة تجعلها في مقدمة دول العالم المعاصر من ناحية امتلاك الأدوات والوسائل العسكرية في المجالين التقليدي وغير التقليدي، الأمر الذي يحتم على العرب والمسلمين استحداث وتبني سياسة امنية استراتيجية مقابلة تقوم على التعاون والنية الحسنة والاعتماد على النفس بدلاً من الإعتماد على القوى الأجنبية الآتية من خارج المنطقة والتي لا تبحث هنا سوى عن مصالحها الخاصة أولاً وأخيراً ❑